

في العمق



«أدت دول الخليج على التعامل مع إيران وفق مبدأ حسن الجوار غير أن النظام الإيراني مسؤول عن توتر العلاقات بسبب تدخله في شؤون المنطقة».

ياسر البريكان
صحفي سعودي



«نجاح المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد هو نجاح لمسيرة الحركة النقابية الوطنية والعربية والعالمية ونجاح تونس من خلال تعزيز صورتها في الخارج كدولة ديمقراطية».

حسين العباسي
الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل

العلاقات الخليجية الإيرانية: الاستقرار في مواجهة الشيوعية التوسعية

● مساع إيرانية لتزعم العالم الإسلامي تحد من التقارب ● تطور قدرات طهران النووية يعزز المخاوف الخليجية



تمدد في مياه الخليج

وشهدت المرحلة الثانية بدايات الانفراج في العلاقات الإيرانية-الخليجية، نتيجة الموقف الذي اتخذته إيران الرافض لغزو العراق للكويت، والذي نتج عنه تطور في العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

ولم يحجب التعاون الاقتصادي بروز نقاط خلاف أساسية سيما بعد حرب الخليج الثانية، وأهمها قضية أمن الخليج، التي تعد محور الخلاف بين الطرفين، لاختلاف رؤية كل منهما في التعاطي مع الوجود الأجنبي والعربي في المنطقة، فدول مجلس التعاون تعتبر وجود القوات الأجنبية والعربية أمناً لها، في حين ترى إيران أن هذا الوجود هو بمثابة تهديد حقيقي لأمنها.

وتناول الكاتب في هذه المرحلة أيضاً تأثير الحرب الأميركية على العراق وبعثتها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، ودورها في تعقيد المشهد الأمني الإقليمي، في ضوء اتجاه الولايات المتحدة إلى تكريس وجودها العسكري في المنطقة، بالإضافة إلى الفوضى التي أحدثتها هذه الحرب على مختلف الأصعدة، والاستراتيجية الأميركية في العراق التي اتاحت بدورها وجوداً إسرائيلياً في العراق، وما يمثله هذا الوجود من أطماع إسرائيلية في منطقة الخليج تعود جذورها إلى عام 1948 تاريخ نشأة هذا الكيان، وهو ما يعد تحدياً غير مسبوق لدول مجلس التعاون الخليجي.

وبين الكاتب في الفصل الرابع أن العلاقات السياسية بين الجانبين تنسم بالتذبذب نتيجة القضايا الخلافية بين الطرفين التي اتخذت طابع التهديد خاصة من طرف إيران التي تجاهلت السيادة الخليجية، نظراً لاعتقادها بأنها الطرف الأقوى في هذه المنطقة، ما أدى إلى تدخلها المستمر في الشؤون الداخلية لدول المجلس.

ومع أن توقيع الاتفاق الأمني السعودي-الإيراني في مايو 2001 كان بمثابة بداية عهد جديد في العلاقات بين البلدين؛ حيث وضعت أسس الاستقرار والأمن في المنطقة التي كانت ولا تزال هدفاً استراتيجياً لمطامع العديد من القوى الخارجية الدولية والإقليمية، إلا أن هذه العلاقات (الأمنية والعسكرية) بين الطرفين بقيت محدودة واقتصرت التعاون مع طهران على الاتفاقيات الأمنية التي تتضمن منع تسلل المخربين والاتجار بالمخدرات عبر حدود طرفي العلاقة.

وخلص الفصل الخامس والأخير إلى أن تزايد النفوذ الإيراني في العراق، وما يحمله من تداعيات خطيرة على أمن واستقرار دول مجلس التعاون الخليجي، كان ضمن الدوافع الرئيسية التي عرقلت تطور العلاقات، كما أن وجود نسبة عالية من الشيعة في دول المجلس يعد بمثابة قنبلة موقوتة بحكم موقعهم وتأثيرهم على حكومات تلك الدول، وقامت المخاوف الخليجية قضية البرنامج النووي الإيراني الذي يعتبر أحد مصادر التهديد لأمن واستقرار الخليج، علاوة على قضية الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران منذ عام 1971، كل ذلك عمل على تقويض دعائم الثقة بين الطرفين والتشكيك في نوايا إيران، رغم التحسن الذي طرأ على العلاقات بين الجانبين في بعض مراحل السياسة الخارجية الإيرانية.

لإيران بأعمال إرهابية تستهدف أمن واستقرار دول الخليج العربي، لإفساح الطريق أمام إيران للمشاركة في وضع ترتيبات أمنية يكون لها فيها النصيب الأكبر، وتعالج دول مجلس التعاون تحديات المرجعيات الشيعية والخلافات بين القطبين الشيعي والسني في المنطقة بحكمة وبخبرة سياسية كبيرة تعطي فيها الأولوية لحماية الأمن القومي الخليجي والعربي.

مسار العلاقات

رصد الكاتب المراحل المختلفة التي مرت بها العلاقات الإيرانية الخليجية وقسمها إلى ثلاث مراحل: ففي المرحلة الأولى التي أعقبت قيام الثورة الإسلامية في طهران عام 1979، أفرزت تغيرات كلية في السياسة الخارجية الإيرانية، تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، نتيجة الحرب العراقية-الإيرانية التي استمرت ثمان سنوات 1980 - 1988، ودعم بعض دول مجلس التعاون الخليجي (السعودية، الكويت) باعتبارها الطرف العربي في تلك الحرب، وتداعيات ذلك على العلاقات الإيرانية-الخليجية، بسبب الإطعام الإيرانية في تزعم العالم الإسلامي وما جسده ذلك من تهديد لمكانة السعودية التي تعد القطب السني الإسلامي الذي وضع على عاتقه مسؤولية حماية الأمن العربي والإسلامي.

النووية في دعم مواقفها من القضايا المتعلقة بأمن الخليج، ما يمثل أحد أبرز المعوقات التي تعترض تحقيق التقارب بين الجانبين.

ويقول «رغم التقارب الذي حدث بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي في أعقاب أزمة الخليج الثانية، إلا أنه ما زالت هناك شكوك خليجية تجاه النوايا التوسعية الإيرانية، ومخاوف من استمرار إيران كمصدر لتهديد الأمن الخليجي، وقد زاد هذا القلق نتيجة ما أفرزته الحرب الأميركية على العراق عام 2003، من تنامي النفوذ الإيراني في هذا البلد، وفي دول مجلس التعاون، بسبب حروبها بالوكالة في سوريا والعراق واستخدام الطواغيت الشيوعية الموالية لها كإذرع لتنفيذ خططها التوسعية التخريبية».

ويتزايد القلق الخليجي من قيام إيران باستغلال الطائفية للتعبئة والتحريض بغية تنفيذ الأجندة الإيرانية في دول المجلس بحكم موقعها في برلمانات حكومات هذه الدول، وهذا ما حدث في بعض دول المجلس؛ حيث عبرت الطوائف الشيعية عن ممارساتها الدينية، بل وطالبت بتفويض أكبر في حكومات هذه الدول، كما ظهرت بوادر الخلاف بين الشيعة والسنة في دول المجلس؛ ففي الكويت بدأ الشيعة منذ الأسابيع الأولى من سقوط نظام صدام حسين يوزعون منشورات البعض منها معادية للسنة، وتروج لأفكار شيعية متطرفة، فضلاً عن قيام بعض الجماعات الشيعية الموالية

اتسمت العلاقات الخليجية الإيرانية بجملة من التباينات في الرؤى الاستراتيجية للقضايا الخلافية في المنطقة رغم الروابط المشتركة التاريخية والجغرافية بين الجانبين، ودفعت عدة عوامل بالعلاقات الخليجية الإيرانية نحو التوتر وتمثلت عقبات لتطور مسار هذه العلاقات رغم التقارب الاقتصادي أهمها التوظيف الديني لطهران من خلال التواجد الشيعي في المنطقة بهدف الفتنة والتقسيم وفق مطامحها التوسعية وسعيها للتوغل في المنطقة واستهدافها لأمن الخليج بحروب تخوضها بالوكالة في كل من العراق وسوريا، ما فاقم من حدة هذه العلاقات لتخضع بذلك لمنحن تصادمي يقلص من مساحة التوافقات.

في الوثائق البريطانية. ورغم التعنت الإيراني بشأن هذه القضية، إلا أن دولة الإمارات التي باتت نموذجاً رائداً إقليمياً ودولياً أمنت بالنهج السلمي لتسوية النزاعات بين الدول. وظف آية الله الخميني الحرب العراقية-الإيرانية ليسط هيمنته وتحقيق حلمه الفارسي التوسعي بحرب استمرت ثمان سنوات، غير أن إقدام دول مجلس التعاون الخليجي على تقديم الدعم للعراق، نتج عنه توتر العلاقات بين الطرفين. في المقابل نجحت عن أحداث حرب الخليج الثانية، نتيجة اتباع إيران سياسة الحياد، نتائج إيجابية أهمها فتح آفاق تعاون نوعي مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي.

ومع تولي الإصلاحيين الحكم في إيران واتباعهم سياسة منفتحة على مستوى العلاقات الخارجية تتناقض مع الشق المتشدد في السلطة، تشكلت آفاق تعاون وتقارب مع جوارهم الخليجي تكلفت بتوقيع العديد من الاتفاقيات الأمنية والتجارية، وبذلك يمكن القول إن الثورة الإسلامية في إيران أحدثت تغييراً في السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربية.

توظيف الأيديولوجيا

يلاحظ الكاتب أن العلاقات بين الطرفين متغيرة نتيجة رضوخ هذا التغيير للمؤثر الأيديولوجي في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج، ما انعكس سلباً على مسار العلاقات الإيرانية الخليجية. ولفت إلى المنحن البراغماتي في توجهات طهران على صعيد السياسة الخارجية من خلال السعي الإيراني المتزايد لبناء قوة عسكرية غير تقليدية عبر بناء نظام متكامل للطاقة النووية، وإنتاج عدة مئات من الأطنان من رواسب الحرب الكيميائية كل عام، وهو ما يثير قلق دول مجلس التعاون، ويقلص من مجالات التعاون بين الطرفين.

وينعكس امتلاك إيران لهذه القدرات النووية على أمن منطقة الخليج العربي والدول المجاورة واستراتيجياتها، حيث يمثل تطوير تلك القدرات وإدخال الصواريخ بعيدة المدى إلى الخدمة العامة في الترسانة العسكرية الإيرانية قفزة نوعية مهمة في القدرات العسكرية الإيرانية عموماً، لأن امتلاك إيران لإمكانيات صنع القنبلة النووية يدعم مكانتها الإقليمية ويمنحها ليات لرد أي هجوم مباغت قد يأتي من جانب إسرائيل والولايات المتحدة على المنشآت النووية الإيرانية، إضافة إلى توظيفها تطور قدراتها



محمد الحماصبي

كاتب مصري

□ تناول عرفات علي جرغون في كتابه «العلاقات الإيرانية الخليجية.. الصراع، الانفراج، التوتر»، الصادر عن دار العربي للنشر، العلاقات الإيرانية الخليجية منذ عام 2003 إلى حدود عام 2008 ولفت إلى أنه منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 اعتمدت السياسة الخارجية الإيرانية أساليب براغماتية تبعاً لمن يتولى مسؤولية الحكم في إيران حيث أن إملاءات المحافظين وخطاباتهم القائمة على التشدد هدفت أساساً إلى التوغل في المنطقة وتهديد الأمن القومي لدول الخليج العربي.

وأشار علي جرغون إلى أنه رغم تذبذب العلاقات السياسية والدبلوماسية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي من حين إلى آخر ما بين التوتر وما يشبه الانفراج وفق المتغيرات الدولية، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين إيران ودول مجلس التعاون حافظت على تقاربها.

وتعد دول مجلس التعاون من أكبر الشركاء التجاريين لإيران ما يعزز فرضية تحسن العلاقات بين الجانبين، انطلاقاً من أن المصالح الاقتصادية تشكل دوافع أساسية لتطورها وأساساً جيداً لبناء الثقة، ما نتج عنه جملة من الاتفاقيات المشتركة.

ويرى الباحث أن صعود الإسلاميين عقب الثورة التي أطاحت بنظام الشاه عرقل تطور العلاقات خاصة إثر تصعيد الموقف الإيراني من مسألة الجزر الإماراتية الثلاث التي كانت حجة إيران، في أثناء سنوات الحرب العراقية-الإيرانية، بأن ما تتخذه من إجراءات وتدابير إنما هو من قبيل الإجراءات الأمنية التي تفرضها ظروف الحرب مع العراق.

العلاقات متغيرة نتيجة رضوخ هذا التغيير للمؤثر الأيديولوجي في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج

وكشف أن ما قدمته إيران من وثائق مزيفة وغير مصدقة، تؤكد فيها ملكيتها للجزر، يحول دون وصول الطرفين إلى اتفاق حول هذه القضية، رغم نيقن دولة الإمارات العربية من أن جميع الوثائق والأسانيد التاريخية تثبت أحقيتها بملكية الجزر الثلاث، وهو ما يتجلى

مؤتمر اتحاد الشغل: أحصنة طروادة وحقول الألغام

ثانية. يخشى المتابعون تحول التنافس بين القامحات من سياق التعددية والديمقراطية لأجل استقلالية الاتحاد، إلى حصان طروادة تستغله بعض الأحزاب السياسية لضرب استقلالية المنظمة الشغلية.

في قلب التغول السياسي للتروিকা الحاكمة في تونس وجد الرأي العام المحلي في الاتحاد القوة المدنية والرافعة الوطنية التي خلقت التوازن المطلوب بين الرؤى والمقاربات وعدلت الموازين والقرارات في تلك الفترة

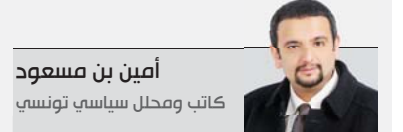
« هنا يستحضر أكثر من نقابي سيناريو السودان، حيث انقلب الفاعل السياسي ممثلاً في حزب المؤتمر على اتحاد العمال السودانيين وحوله إلى ذراع نقابي واجتماعي يسوغ أطروحاته ويبرز خياراته. يمكن التوجس هنا متجسداً في الأداء الضعيف والمهادن الذي أبدته أطراف نقابية -هي اليوم على رأس ما يسمى بالقائمة التوافقية للمؤتمر- ضد أحزاب التروিকা أثناء محاولة اقتحام مقر الاتحاد

والعسكرية عقب استنزاف قواها الرمزية المرجعية التي باتت جزءاً من الانصواء السياسي لهذا الطرف في مقابل العام مصحوباً بالثلاثي المدني (رابطة حقوق الإنسان، اتحاد المحامين، اتحاد الأعراف) قوة مدنية مؤثرة تمكنت من نزع فتيل الأزمة السياسية وإنجاح الانتقال السياسي والديمقراطي في تونس.

وفي قلب التغول السياسي للتروিকা الحاكمة في تونس وجد الرأي العام المحلي في الاتحاد القوة المدنية والرافعة الوطنية التي خلقت التوازن المطلوب بين الرؤى والمقاربات وعدلت الموازين والقرارات في تلك الفترة وغيرها أيضاً.

اليوم، يعقد الاتحاد العام التونسي للشغل مؤتمره الثالث والعشرين بعد أن راكم العديد من التجارب وأمن الكثير من الأعداء والحلفاء، كلهم يتقاطعون في استحقاق الدور الطلائعي والوطني للاتحاد وقد يتباينون حول أدائه المطلوب الاجتماعي والاقتصادي خلال عمر ثورة

يناير 2011. وعلى الرغم من الكلمة الافتتاحية للمؤتمر التي القاها الأمين العام للاتحاد، حسين العباسي الذي طمأن الرأي العام المحلي والعربي على حاضر ومستقبل المنظمة الشغلية، إلا أن حالة من القلق والتوجس تسود لدى المؤتمرين من جهة والغيورين على الرافعة العمالية من جهة



أمين بن مسعود

كاتب ومحلل سياسي تونسي

□ الاتحاد العام التونسي للشغل هو صناعة التاريخ والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع السياسي في الجغرافيا التونسية، وهو أيضاً أكبر قوة مرجعية رمزية في البلاد حيث يتوافق معظم الرأي العام المحلي على دوره الطلائعي والتوقيفي على الرغم من الاختلاف في أدائه المطلوب والاحتجاجي.

ولد الاتحاد العام التونسي للشغل بعناوين وطنية جامعة ورؤى تقدمية ومقاربات تحريرية قبل دولة الاستقلال وأثناءها وقبل الجمهورية الأولى وبعدها، قبل الجمهورية الثانية وعقبها.. وفي كافة المحطات كان يملك من الخزان الاستراتيجي ورأس المال الرمزي والاعتباري ما يمكنه من تجاوز أزماته الداخلية وأدائه المهتز في بعض المراحل ليسجل حضوره في المفاصل الكبرى للدولة التونسية كلاعب مرجعي وقوي في المشهد المدني التونسي. ودون دخول في التفاصيل التاريخية فقد نجح الاتحاد العام في تأمين معادلة «شعرة معاوية مع الأنظمة المتعاقبة والمحافظة على مصالح العباد والبلاد». وفي الوقت الذي صارت فيه معظم الدول العربية ضحية للمكاسرة السياسية